Arab Studies Society
Scientific – Cultural
Land Research Center
Jerusalem

جمعية الدراسات العربية
علمية - فكرية
مركز أبحاث الأراضي
القـدس

التقرير الشهري حول

الانتهاكات الإسرائيلية في القدس المحتلة

((خلال تشرين ثاني - 2016م))

إعـــــــــداد

فريق مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية
مركز أبحاث الأراضي – جمعية الدراسات العربية

((العدد الحادي عشر من السنة العاشرة))

الاعتداء على الحق بالسكن – هدم مساكن

جرافات الاحتلال تهدم مبنى قيد الإنشاء في بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة

في يوم الأربعاء الموافق 2 تشرين ثاني 2016 هدمت جرافات الاحتلال مبنى سكني (جاهز للسكن) في حي بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص، المبنى مكون من طابقين ويحوي 4 شقق سكنية، في كل طابق شقتين، وتبلغ مساحة كل شقة سكنية 120 مترمربع. وتعود ملكيتها للمواطن ثلجي عبد العزيز عبد الحق منتصر عقل سليمان .

وأفاد المواطن ثلجي سليمان لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

((في أواخر العام 2014، بدأتُ ببناء مبنى سكني على قطعة أرض أملكها تبلغ مساحتها نصف دونم. مبنى من طابقين يحتوي على أربع شقق سكنية، وكان الهدف من البناء هو ضمان السكن لأبنائي حينما يأتون من الولايات المتحدة مع عائلاتهم في كل عام، حيث أن أبنائي لهم عائلات ومن حقهم أن يسكنوا في مساكن تلائمهم في أي وقت وعلى أرضهم، إلا أن الاحتلال يلاحق السكن الفلسطيني أينما كان فكان نصيب مساكن أبنائي الاستهداف بالهدم)).

فيما يلي أسماء أبناء المواطن ثلجي والتي هدمت مساكنهم من قبل الاحتلال:

#	الاسم	عدد الأفراد	منهم أطفال
1	فهيم ثلجي عبد العزيز سليمان	8	6
2	أيمن فهيم عبد العزيز سليمان	7	5
3	حنان ثلجي عبد العزيز سليمان	7	5
4	رمزي ثلجي عبد العزيز سليمان	1	0
المجموع		**23**	**16**

يضيف :

كنا قد تقدمنا من أجل الحصول على ترخيص بناء على قطعة الأرض التي نملكها، لكن في كل مرة كانت حجج بلدية الاحتلال مختلفة، ففي المرة الأولى قالوا لنا أن هنالك شارع سوف يمر من الأرض، ولكن بحسب المخطط الذي شاهده المهندس لم يكن هنالك شارع يمر من المكان، وعندما تقدمنا بطلب جديد رفضته البلدية باعتبار أن المنطقة بحاجة إلى تنظيم، بعد ذلك .. قررتُ أن أقوم ببناء المبنى .

بعد البناء الطابق الأول والانتهاء منه والانتقال لبناء الطابق الثاني، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير البناء وتسلمنا قرار بوقف البناء والتوجه إلى محكمة البلدية. حيث قمنا

بتوكيل المحامي رامي وكيلة لمتابعة الملف في محكمة بلدية الاحتلال، واستمر تأجيل الجلسات في كل مرة لغاية شهر تشرين أول، حيث حكمت المحكمة بهدم المبنى، لكن المحامي أخبرني أنه قد تم تأجيل الهدم وأن هنالك جلسة قد تم تعيينها بتاريخ 6 تشرين ثاني (أي بعد الهدم).

يضيف:

وفي يوم الأربعاء الموافق 2 تشرين ثاني 2016 - أي قبل الجلسة التي تم تعيينها بـ 4 أيام - وعند الساعة 05 :04 فجراً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وبرفقتهم موظفون عن بلدية الاحتلال وجرافتين. وقاموا بإغلاق المنطقة، ثم دخلت الجرافتين من معمل للطوب يقع خلف المبنى (وتبين فيما بعد أن شرطة الاحتلال قد طلبت من صاحب المحل أن يقوم بإخلاء الطوب والبلاط من أمام المدخل كي تتمكن الجرافات من المرور).

قامت شرطة الاحتلال باقتحام المبنى، وعندما توجهت إلى هناك قام أفراد شرطة الوحدات الخاصة بإبعادي عن المكان وتهديدي بأنه سوف يطلق عليّ عيار مطاطي في حال اقترابي، ثم حضر ابني وقال للضابط المسؤول أن هنالك قرار من المحكمة بتأجيل الهدم وأن هنالك جلسة ستعقد في 6 تشرين ثاني بهذا الخصوص، لكن الضابط قال له أنه لا يهتم لذلك، وأن عليه أن يحضر قرار من المحكمة بذلك خلال 10 دقائق !!! وهل من المعقول أن تكون هنالك محكمة عند الساعة 04:30 فجراً؟؟!!

لم يهتم الضابط لذلك وأعطى أوامره للجرافات بأن تباشر الهدم، حيث بدأت الجرافات بهدم المبنى عند الساعة السادسة صباحاً واستمرت لغاية الساعة 11 ظهراً . كما وقامت جرافات الاحتلال بخلع 20 شجرة زيتون مثمرة كانت مزروعة في الأرض .. قبل أن تنسحب مخلفة وراءها الدمار والركام .

إن المبنى الذي تم هدمه بقرار من بلدية الاحتلال، يقع مباشرة مقابل مستوطنة "بيسغات زئيف" والتي هي بالأصل مستوطنة "غير شرعية" وغير قانونية طالما أنها مقامة على أرض محتلة، الأمر الذي يتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة التي أوضحت بأنه لا يجوز لدولة الاحتلال أن تُرحل أو تنقل جزءاً من سكانها إلى الأراضي التي تحتلها.

كما نصت المادة 53 من الاتفاقية : يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية ، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير . . ومع ذلك فإن دولة الاحتلال تضرب بعرض الحائط كافة المواثيق والاتفاقات الدولية طالما انها تنصب نفسها "دولة متطاولة على القانون والأخلاق"

Land Research Center

Land Research Center

هدم مبنى ومحال تجارية في قرية العيسوية في مدينة القدس المحتلة بحجة البناء بدون ترخيص

في صباح يوم الثلاثاء الموافق الثامن من تشرين ثاني 2016م هدمت جرافات الاحتلال بناية المواطن غانم كمال حسن مصطفى في قرية العيسوية، والبناية مكونة من طابقين: الأول عبارة عن محلين تجاريين، مساحة كل محل تبلغ 120 مترمربع، وأ الطابق الثاني عبارة عن مسكن جاهز للسكن لكنه غير مأهول، تبلغ مساحته 220 مترمربع.

وأفاد المواطن غانم لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

في عام 2014، بدأت في بناء المبنى،وكنت قد بنيت المبنى أولا بهدف السكن، وثانياً بهدف تأجير المخازن والاستفادة منها كدخل، وكان احد المخازن قد قمت بتأجيره إلى المواطن سامر زياد العيساوي، حيث كان يضع في داخله ثلاجات، وماكنة لقص اللحم، أما المحل الثاني فقد كان قد استأجره المواطن سعيد شومان، حيث كان ينوي افتتاح محل لبيع مواد التجميل.

أما الطابق الثاني: فكان مسكن من المفروض أن تسكن فيه شقيقتي " أسماء كمال حسين مصطفى " وهي مطلقة وأم لثلاثة أطفال جميعهم أقل من 18 عام، حيث تقيم اليوم مع أطفالها في مسكن صغير غير ملائم للسكن، مكون من غرفة وحمام ومطبخ في ظروف غير صحية، ولا يتسع لها ولأطفالها.

يضيف :

بعد بناء المبنى عام 2014، حضرت بلدية الاحتلال وقامت بتصوير البناء وتسليمنا قرار بهدم المسكن، إضافة إلى المثول أمام محكمة بلدية الاحتلال بحجة البناء بدون الحصول على ترخيص من بلدية الاحتلال، وهناك قامت محكمة البلدية بفرض غرامة مالية قيمتها 250 ألف شيقل، و قمت بتوكيل محامي من أجل أن يتابع الأمر ويمنع هدم المبنى، لكن قوبل الطلب بالرفض، وكانت محكمة الاحتلال قد قامت بتعيين جلسة في منتصف شهر 2016/11م، لكن الهدم تم قبل موعد المحكمة ؟!!

يذكر أن قرية العيسوية هي من القرى التي تمارس سلطات الاحتلال بحقها كافة أشكال القمع، وذلك كشكل من أشكال العقاب الجماعي لأهل القرية بذريعة إلقاء الحجارة على المركبات الإسرائيلية، إضافة إلى المواجهات المندلعة بشكل شبه يومي عند مداخل القرية وداخلها . عدا عن هدم المساكن ومصادرة الأراضي ومصادرة أجزاء كبيرة من أراضي القرية لصالح ما تسمى بالحدائق الوطنية التهويدية.

بحجة عدم الترخيص ... هدم منشأة تجارية في بلدة بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة

في صباح يوم الأربعاء الموافق 9 تشرين ثاني 2016 أقدمت بلدية الاحتلال على هدم منشأة تجارية في حي بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة بحجة البناء بدون الحصول على ترخيص.

وبالنظر إلى المنشأة المهدومة فهي عبارة عن مغسلة للسيارات تقع في بلدة بيت حنينا وتحديداً عند دوار ضاحية البريد، وهي تبعد عن جدار الضم والتوسع 20 متراً، والذي يفصل بين بيت حنينا وبلدة الرام حوالي متراَ.

وتعود ملكية المغسلة إلى المواطنين الشقيقين عبد الرؤوف وعبد الله مرقة.

وأفاد المواطن عبد الرؤوف مرقة لباحث مركز أبحاث الأراضي:

تم بناء المغسلة عام 2012م، أي قبل أربع سنوات، وهي تقع على قطعة أرض تبلغ مساحتها 30 متر مربع، وتم الهدم على ما في المغسلة من محتويات: "مكانس كهربائية وعدة غسل السيارات وماتورات لضخ المياه"، بالإضافة لذلك استهدفت عملية الهدم 3 كونتينرات مساحة كل كونتينر 12 متر مربع، تستخدم كمخازن لبضائع تتعلق بكماليات ولوازم السيارات.

يذكر أن بلدية الاحتلال قامت خلال صيف 2016 بحملة هدم لعدة منشآت في حي بيت حنينا والقريبة من مستوطنة "عطروت"، حيث اعتبرتها أنها قائمة دون الحصول على تراخيص بناء من بلدية الاحتلال. حيث قامت بسلسلة عمليات هدم للمنشآت وصادرت عدداً من المخازن والبضائع

تعود لها .

بالمقابل، تواصل شركة بناء إسرائيلية أعمال بناء مشروع مجمع تجاري ضخم يقع على أراضي بلدة بيت جنينا وجزء من أراضي قلنديا شمال مدينة القدس المحتلة، المحاذية للمنطقة الصناعية عطروت، والملاصق لجدار الضم والتوسع، ويعود هذا المشروع التجاري الضخم إلى رجل الأعمال الإسرائيلي "رامي ليفي" والذي يمتلك أكبر شبكة سوق تجاري في دولة الاحتلال.

شقيقان من عائلة جعابيص يهدمان مسكنيهما هدماً ذاتياً في جبل المكبر تنفيذاً لقرار محكمة بلدية الاحتلال

في يوم الأحد الموافق 13 تشرين ثاني 2016 أقدم شقيقان من عائلة جعابيص في حي جبل المكبر، على هدم مسكنيهما هدماً ذاتياً وذلك تنفيذاً لقرار محكمة بلدية الاحتلال، وذلك بحجة أن البناء قد تم بدون ترخيص، المسكنين مقامان منذ 10 سنوات، وتم بناءهما من الطوب والزينكو .

ويعود المسكن الأول إلى المواطن " محمد سليم سليمان عبد اللطيف جعابيص" حيث تسكنه عائلته المكونة من 6 أفراد 4 منهم أطفال أقل من 18 عام، وتبلغ مساحة المسكن 80 مترمربع مكون من حمام ومطبخ وغرفتي نوم.

أما المسكن الثاني فيعود للمواطن "عمران سليم سليمان عبد اللطيف جعابيص" ويسكنه مع زوجته وأطفاله الثلاثة، وتبلغ مساحة المسكن 130 مترمربع، ويسكن معه في نفس المسكن والده ووالدته.

وأفاد المواطن محمد جعابيص لباحث مركز أبحاث الأراضي:

قبل عشر سنوات (2006)، قمت أنا وأخي ببناء شقتين سكنيتين على قطعة أرض نملكها تبلغ مساحتها 1دونم، الكائن في حي الصلعة الكائن في جبل المكبر جنوب مدينة القدس المحتلة.

وبعد عامين من الانتهاء من بناء الشقتين أي في عام 2008، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير البناء، وقاموا بتسليمنا قرار إداري بالهدم بحجة البناء بدون ترخيص. فقمنا بتوكيل المحامي سامي إرشيد ليتابع الملف مع محكمة بلدية الاحتلال، وفي أول جلسة محكمة، حكمت علينا بغرامة مالية قيمتها 50 ألف شيقل لكل مسكن.

يضيف:

واستمرت المحكمة في عقد جلسات منذ ذلك الوقت دون جدوى، حيث أن البلدية تعتبر أن المنطقة غير منظمة ولا يمكن أن تصدر تراخيص في تلك المنطقة، عدا عن أنه في حال وافقت البلدية على منحنا تراخيص بناء، فإن تكاليف الرخصة باهظة جداً، بالإضافة إلى إجراءاتها التي قد تصل إلى

أكثر من عامين.
وفي آخر جلسة في محكمة بلدية الاحتلال، حكمت المحكمة بأن نقوم بهدم الشقتين هدماً ذاتياً، وفي حال لم نقوم بهدم الشقتين، سوف تقوم البلدية هي بالهدم، وأنه سيترتب علينا دفع مبلغ 20,000 شيقل للبلدية عن كل ساعة خلال الهدم.
وفي يوم الأحد، قمت باستئجار جرافة، حيث قامت بهدم الشقتين السكنيتين بشكل كامل، وذلك تنفيذاً لقرار محكمة بلدية الاحتلال.
وأنا وعائلتي نقيم في خيمة قمت بنصبها في موقع الهدم، أما شقيقي عمران وعائلته ووالدي ووالدتي يقيمون عند جيراننا في منزلهم لغاية أن يجدوا مسكناً ليأويهم.

إن بلدية الاحتلال لا تسمح للمقدسيين بالبناء داخل البلدة القديمة ولا في أحياء القدس، وأيضاً لا تقوم بإصدار تراخيص البناء تحت حجة أن البلدة القديمة هي منطقة أثرية لا يجوز تغيير معالمها، حتى وإن كان الأمر له علاقة بترميم المساكن، فهو بحاجة إلى ترخيص من قِبل ما تُسمى بسلطة الآثار، وعلى الرغم من ذلك، فإن دولة الاحتلال لا تراعي الزيادة السكانية لسكان البلدة القديمة الذين يتزايدون زيادة طبيعية. فهي لا تسمح لهم بالبناء داخل البلدة القديمة من جهة، ولا تعطي تراخيص بناء خارج الأسوار من جهة أخرى، وهذا يؤكد سياسة التطهير العرقي التي كانت وما زالت تمارسها دولة الاحتلال الإسرائيلي ضد السكان المقدسيين منذ العام 1967 لغاية يومنا هذا.

هذا وبحسب التوثيق الميداني لمركز أبحاث الأراضي فإن عدد المساكن المهدومة ذاتياً أي أن أصحابها قاموا بهدمها بأنفسهم وصل إلى 22 مسكناً في القدس المحتلة منذ بداية عام 2016 حتى تاريخ – أي 2016/11/13م. – انظر إلى الرسم البياني الذي يوضح عدد المساكن التي قام أصحابها بهدمها خلال عام 2016 حسب المواقع-

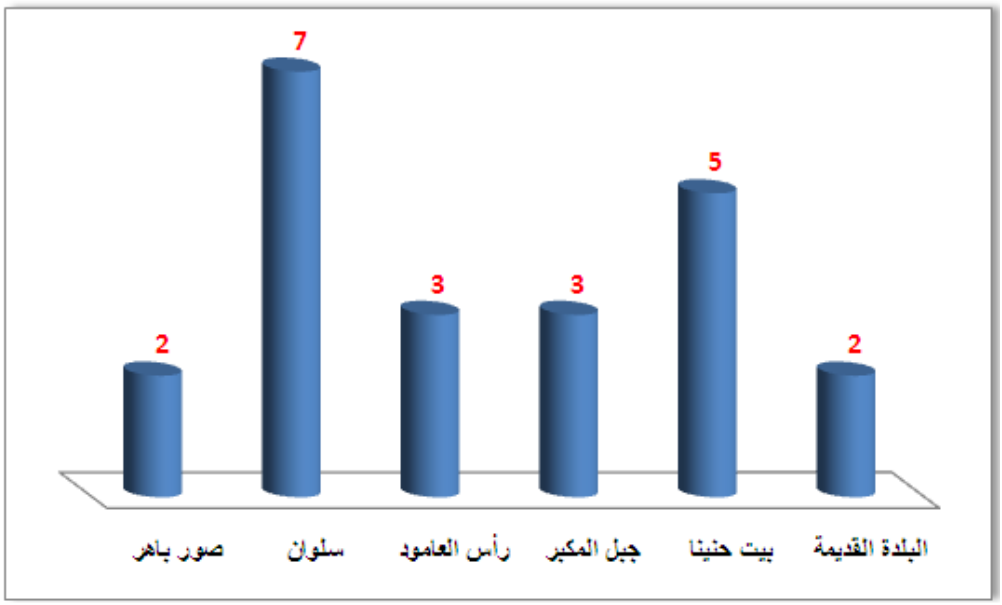

Land Research Center

Land Research Center

بلدية الاحتلال تجبر مواطنين على هدم محليها التجاريين في بلدة بيت حنينا بحجة البناء بدون ترخيص

في يوم الاثنين الموافق 14 تشرين ثاني 2016 أقدم المواطنين (نضال غيث ومحمد النجار) على هدم محليهما التجاريين الواقعين في بلدة بيت حنينا شمال مدينة القدس المحتلة، وذلك بعد أن أجبرتهما بلدية الاحتلال على هدمهما بحجة البناء بدون الحصول على ترخيص.

وكانت بلدية الاحتلال قد أمهلتهما 24 ساعة لتنفيذ الهدم وإلا ستقوم طواقم بلدية الاحتلال بهدمهما وتغريمهما تكاليف الهدم. المحلين التجاريين يعودان لكل من:

- المحل الأول: للمواطن محمد النجار وهو عبارة عن محل لبيع الخضار والفواكة ويحمل اسم "الجنان للخضار والفواكة" وهو بمساحة 50 مترمربع، ويعمل مع صاحب المحل 3 عاملين آخرين يعيلون أسرهم.
- المحل الثاني: يعود للمواطن نضال غيث " مستأجر" عبارة عن محل لبيع مواد البناء ويحمل اسم "نصركو لمواد البناء"، وهو بمساحة 50 مترمربع.

وبحسب ما أوضح المواطن المتضرر محمد النجار لباحث مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

إن المحلين تم بناءهما في شهر حزيران من العام 2007، حيث تبلغ مساحة كل محل 50 مترمربع، وتقع خلفهما قطعة أرض بمساحة 700 مترمربع تستخدم أيضاً للبضائع ومواد البناء، وكانت بلدية الاحتلال قد سلمت قراراً بهدم المحلين قبل يوم واحد من تنفيذ الهدم، بحجة أن البناء قد تم بدون ترخيص، وخوفاً من أن تقوم البلدية بهدم المحلان وتدمير البضائع أو مصادرتها في حال أقدمت البلدية على هدم المحلان، فقد قمنا نحن بهدمهما بعد تفريغهما من البضائع.

هذا وقد قام التاجر نضال غيث بنقل محله التجاري بعد هدمه إلى موقع آخر في بيت حنينا . علماً أنه كان قد بدأ العمل به قبل ثلاث سنوات، وجميع الزبائن يعرفونه بموقعه.

جدير بالذكر بأن فريق البحث الميداني في مركز أبحاث الأراضي وثق منذ بداية العام الجاري 2016 إجبار أصحاب 21 مسكناً على هدمها بأنفسهم وكانت في المواقع التالية – انظر الى الرسم البياني-

تعكس الأعمدة البيانية عدد المساكن التي أجبر أصحابها على هدمها في القدس المحتلة منذ 2016/1/1 – 2016/11/16 – حسب المواقع

كما تم إجبار أصحاب 7 منشآت على هدمها في مدينة القدس حسب توثيق الفريق الميداني في مركز أبحاث الأراضي – انظر الرسم البياني –

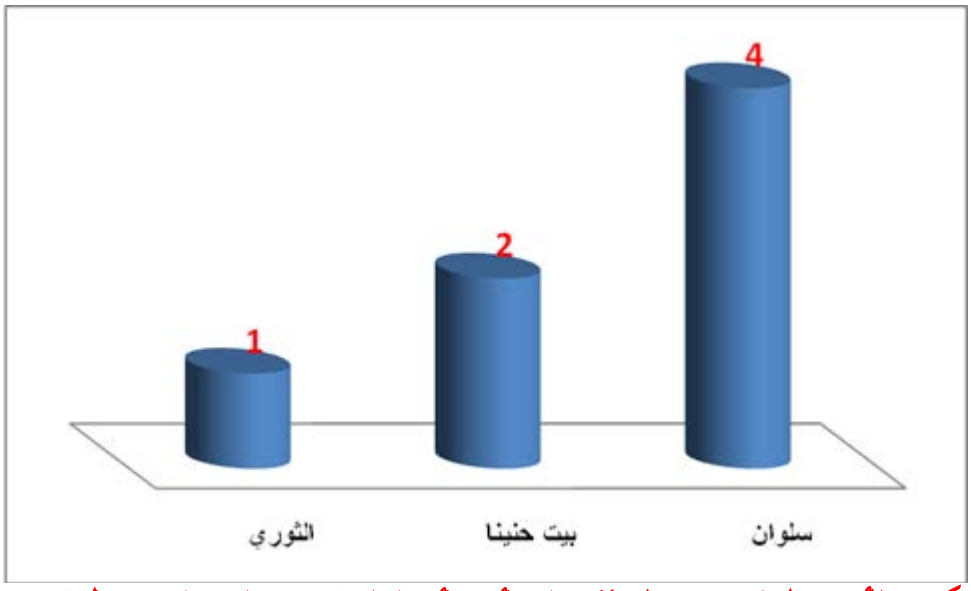

تعكس الأعمدة البيانية عدد المنشآت التي أجبر أصحابها على هدمها في القدس المحتلة منذ 2016/1/1 – 2016/11/16 – حسب المواقع

بلدية الاحتلال تهدم أساسات مسجد المنظار (ام القرى) في واد الحمص الكائن في صور باهر بحجة البناء بدون ترخيص

في 15 تشرين ثاني 2016م هدمت جرافات الاحتلال أساسات مسجد المنظار (ام القرى) الواقع في واد الحمص في بلدة صور باهر جنوب مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص.

وأفاد الشيخ عبد القادر محمد عفانة، عضو في لجنة المسجد لباحث مركز أبحاث الأرضي:

كان من المخطط أن نقوم ببناء مسجد بمساحة 200 مترمربع على قطعة أرض خاصة تبرع بها أحد

سكان الحي من ورثة المرحوم أحمد البسيط، وتم جمع تبرعات من أهالي الحي من أجل الشروع ببناء المسجد، حيث أن الحي بحاجة إلى مسجد، فهنالك مسجد واحد يبعد عن الحي مسافة 1500 متر وطريقه غير معبدة.

وفي شهر أيلول 2016، بدأنا في الشروع بعملية بناء المسجد من خلال صب الإسمنت المسلح على مساحة 200 مترمربع ليكون أساس بناء المسجد، وبعد شهر، حضر موظفون من بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير البناء، ثم قاموا بتسليم عامل البناء قرار بوقف البناء وإعادة الأرض كما كانت عليه من قبل.

يضيف:

نحن لم نتقدم بطلب للحصول على رخصة بناء بإعتبار أن المنطقة غير منظمة، وأن بلدية الاحتلال لا تقوم بمنح تراخيص بناء، ولو وافقت فإن الإجراءات قد تستمر 5 سنوات.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 15 تشرين ثاني 2016، عند الساعة التاسعة صباحاً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ترافقها جرافة جنزير من نوع هونداي، حيث توجهت إلى موقع بناء المسجد، وأغلقت المنطقة ومنعت أحداً من الوصول إلى المنطقة، ثم شرعت جرافة الاحتلال بهدم أساسات المسجد واستغرقت عملية الهدم 7 ساعات من الساعة 9:00 صباحاً ولغاية الساعة 14:00 ظهراً.

يذكر أن عدد من المساكن والمنشآت في واد الحمص الواقع في صور باهر يتهددها خطر الهدم بحجة البناء بدون تراخيص، عدا عن أن واد الحمص يفصله عن قرية الشيخ سعد جدار شائك (جدار الضم والتوسع العنصري).

إن الاعتداءات على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية خاصة دور العبادة منها تعتبر أماكن مقدسة يحظر الاعتداء عليها لأي ديانة كانت، فهي محرمة في الكتب والشرائع السماوية، ومرفوضة في القوانين والمعاهدات الدولية الإنسانية، وإن حق حرية العبادة حق كفلته كافة القوانين والشرائع إلا إن الاحتلال الإسرائيلي ومستعمريه لا يحترمون ما أنزله الله في كتابه، وضاربين بعرض الحائط

كافة القوانين الدولية، منتهكين دور العبادة بكافة أشكال الاعتداءات من حرق و/أو تكسير وتدمير و/أو كتابة شعارات عنصرية وتحريضية، كما أنها حرقت نسخ من القرآن الكريم وكتب دينية أثناء استهدافها للمساجد والكنائس، وكتابة شعارات مسيئة وشتم وسب الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وبحق المسيح عيسى عليه السلام.

جيش الاحتلال يصادر بركسات سكنية في تجمع " المعازي البدوي" في بلدة جبع

في ساعات الصباح الباكر من يوم الثلاثاء الموافق 15 تشرين ثاني 2016م اقتحمت طواقم ما تسمى الإدارة المدنية برفقة قوات جيش الاحتلال منطقة " معازي جبع" والواقعة تحديداً إلى الشمال من بلدة جبع، وفي الجهة الجنوبية من المنطقة الصناعية " شعاري بنيامين" المقامة على أراضي فلسطينية شمال المدينة المقدسة.

يذكر أن جيش الاحتلال أقدم على مصادرة بركسات سكنية سبق وأن تبرعت بها مؤسسة "ACTED" في مطلع شهر تشرين الثاني الحالي بهدف إيواء العائلات الفلسطينية التي تم تشريدها بفعل أعمال الهدم المستمرة للمنطقة، والتي نتج عنها تشريد عائلات بأكملها ليتركوا يصارعون حر الصيف وبرد الشتاء دون أي مأوى.

يشار إلى أن مصادرة البركسات تمت دون أي إنذار سابق، وعلى حين غرة، حيث أمر جيش الاحتلال القاطنين هناك بالإخلاء الفوري دون إعطاء أي فرصة لهم بإخلاء ما يمن إخلاءه قبل قيام جنود الاحتلال بتفكيك تلك البركسات السكنية ومن ثم مصادرتها بالكامل.

تجمع المعازي البدوي المستهدف / بلدة جبع

يبين الجدول التالي أسماء أصحاب المنشآت التي جرى مصادرتها ومعلومات عنها:

المواطن المتضرر	عدد أفراد العائلة	الأطفال دون 18عام	المنشآت المصادرة			ملاحظات
			بركس سكن	بركس زراعي	توابع	
ناجح محمد سلامة بركات العراعرة	10	6	بركس سكن 20م2	بركس اغنام 16م2	مطبخ من الزينكو	بركس السكن والأغنام تبرع من مؤسسة اكتد هدم له سابقا
رائد محمد سلامه بركات العراعرة	9	7	بركس سكن 20م2	--	مطبخ زينكو	تبرع من اكتد هدم له سابقا
احمد محمد منصور الصرايعة	9	4	بركس سكن 20م2	---	مطبخ زينكو	تبرع من اكتد هم له سابقا
جميل سليمان حسين الهذالين	6	4	بركس خشبي 16م2	---	مطبخ زينكو	هدم له سابقا
محمد سليمان حسين الهذالين	7	5	---	بركس اغنام 60م2	---	تبرع من اكتد
يونس محمد منصور الصرايعة	4	2	بركس زينكو 20م2	---	---	تبرع من اكتد هدم له سابقا
المجموع	**45**	**28**	**5**	**2**	**4**	

المصدر: بحث ميداني مباشر – قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية – مركز أبحاث الأراضي، تشرين ثاني 2016م.

عرب المعازي:

يذكر أن السكان البدو القاطنين شمال بلدة جبع، يقيمون هناك منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وجلهم من مواليد تلك المنطقة، ولم يسبق أن تعرضوا لأي اعتداء أو استهداف من قبل جيش الاحتلال فيما يتعلق باستهداف حق السكن، إلا حديثاً منذ مطلع عام 2013م، حيث بدأ منذ ذلك الوقت وحتى اليوم مسلسل التضييق على السكان هناك، عبر إخطار معظم البركسات والمساكن هناك والانتهاء بالهدم الأخير.

وينحدر السكان في أصولهم الى منطقة بئر السبع حيث تم تهجيرهم من هناك عشية حرب عام 1948م ليتخذوا من الأغوار الفلسطينية مأوى لهم، لكن الاحتلال يصر في كل يوم على ملاحقتهم والتنكيل بهم بشتى الوسائل والطرق بهدف إفراغهم من المناطق التي اعتادوا العيش بها منذ سنوات طويلة بهدف تكريس واقع الأغوار والسيطرة عليه وتغير معالمه ليتماشى مع مخططات الاحتلال الإسرائيلي.

تعريف بتجمع المعازي:

يقع تجمع عرب المعازي على أراضي قرية جبع شمال شرق القدس، ويعد التجمع محاصراً بالطرق الاستعمارية والمستعمرات فيحده من الشرق طريق استعماري رقم 458 " على مسافة بعيدة"، ومن الغرب الشارع الالتفافي رقم 60، ومن الجنوب مستعمرة "آدم – جيفع بنيامين" المقامة على أراضي جبع، أما من الشمال فيحدها مستعمرة " شيعر بنيامين" المقامة على أراضي بلدتي جبع ومخماس.

هذا ويعيش في التجمع 8 عائلات فلسطينية بدوية تتكون من 60 فرداً منذ عام 1974م، واصل سكان التجمع بئر السبع وبعد أن طردوا من تجمعاتهم في بئر السبع انطلقوا إلى مسافر يطا ثم إلى الموقع الحالي.

جرافات الاحتلال تهدم مسكناً وإسطبل لتربية الخيل في حي الثوري بالقدس المحتلة

في يوم الأربعاء الموافق 16 تشرين ثاني 2016 هدمت جرافات الاحتلال مسكناً لعائلة شويكي، بالإضافة إلى إسطبل لتربية الخيل في حي الثوري في مدينة القدس المحتلة، وذلك بحجة البناء بدون ترخيص.

هذا وتعود ملكية المسكن والإسطبل إلى المواطن علاء عيسى عبد العزيز شويكي، مما أدى الى تشريده وعائلته المكونة من زوجته وطفلتهما إضافة إلى أن زوجته بانتظار مولوداً جديداً.

وأفاد المواطن علاء شويكي لباحث مركز أبحاث الأراضي:

قمت ببناء المسكن عام 2012، وهو بمساحة 70 مترمربع ومكون من غرفتين وحمام ومطبخ ومبني من الطوب والجبص، بالإضافة للمسكن قمت ببناء إسطبل لتربية الخيل بمساحة 140 مترمربع، يحتوي على 7 خيول عربية، وهو مبني من الطوب والزينكو.

وبعد عامان من البناء، أي في عام 2014، حضر موظفون عن بلدية الاحتلال وقاموا بتصوير البناء، وتسلمت منهم أمر بهدم المسكن بحجة البناء بدون ترخيص، وقمت بتوكيل المحامي زياد قعوار من أجل متابعة القضية، وفي أول جلسة في محكمة البلدية، قامت المحكمة بتغريمي مبلغ 40 ألف

شيقل بحجة البناء بدون ترخيص، قمت بدفع المخالفة مرة واحدة، واعتقدت أن هذا سيساعد في عدم هدم المسكن والإسطبل.

يضيف:

لكن في شهر آب 2015، عادت بلدية الاحتلال وقامت بتغريمي مخالفة جديدة وتسليمي قرار هدم آخر بحجة البناء بدون ترخيص، وتم عقد عدة جلسات في محكمة البلدية استمرت لغاية آخر جلسة وكانت في شهر أيلول 2016، وتم التأجيل لمدة 4 شهور.

وعند اقتحام الاحتلال لموقع حي الثوري عند الساعة الواحدة ليلاً، حضرت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال وقاموا باقتحام ساحة المسكن وقاموا بخلع الأبواب، وأخرج أصحاب المسكن منه ، كما قام أفراد من العاملين مع بلدية الاحتلال بإخراج بعض المحتويات من داخل المسكن، لكن الجزء الأكبر بقي داخله وتم الهدم على ما تبقى من محتويات، وبعدها قام المواطن علاء بفتح باب الإسطبل ونقل الخيل وعددهم 7 إلى ساحة جيرانهم خوفاً من أن يهدم الاحتلال الاسطبل عليها.
ومنذ الساعة 1:00 ليلاً لغاية الساعة 04:00 فجراً، كان أفراد شرطة الاحتلال يقومون بفتح الطرق داخل الحي من خلال إزاحة السيارات من الطريق لكي تتمكن الجرافة من العبور، وعند الساعة الرابعة فجراً حضرت جرافة الاحتلال وشرعت بعملية الهدم.
واستهدفت عملية الهدم المسكن والإسطبل، بالإضافة إلى غرفة زراعية مساحته 20 مترمربع . كما قامت جرافة الاحتلال بقلع 20 شجرة مثمرة من اللوزيات والرمان والخوخ .

نصت المادة 53 من الاتفاقية : يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أ, التعاونية ، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما هذا التدمير . . ومع ذلك فإن دولة الاحتلال تضرب بعرض الحائط كافة المواثيق والاتفاقات الدولية طالما أنها تنصب نفسها "دولة متطاولة على القانون والأخلاق"

Land Research Center

Land Research Center

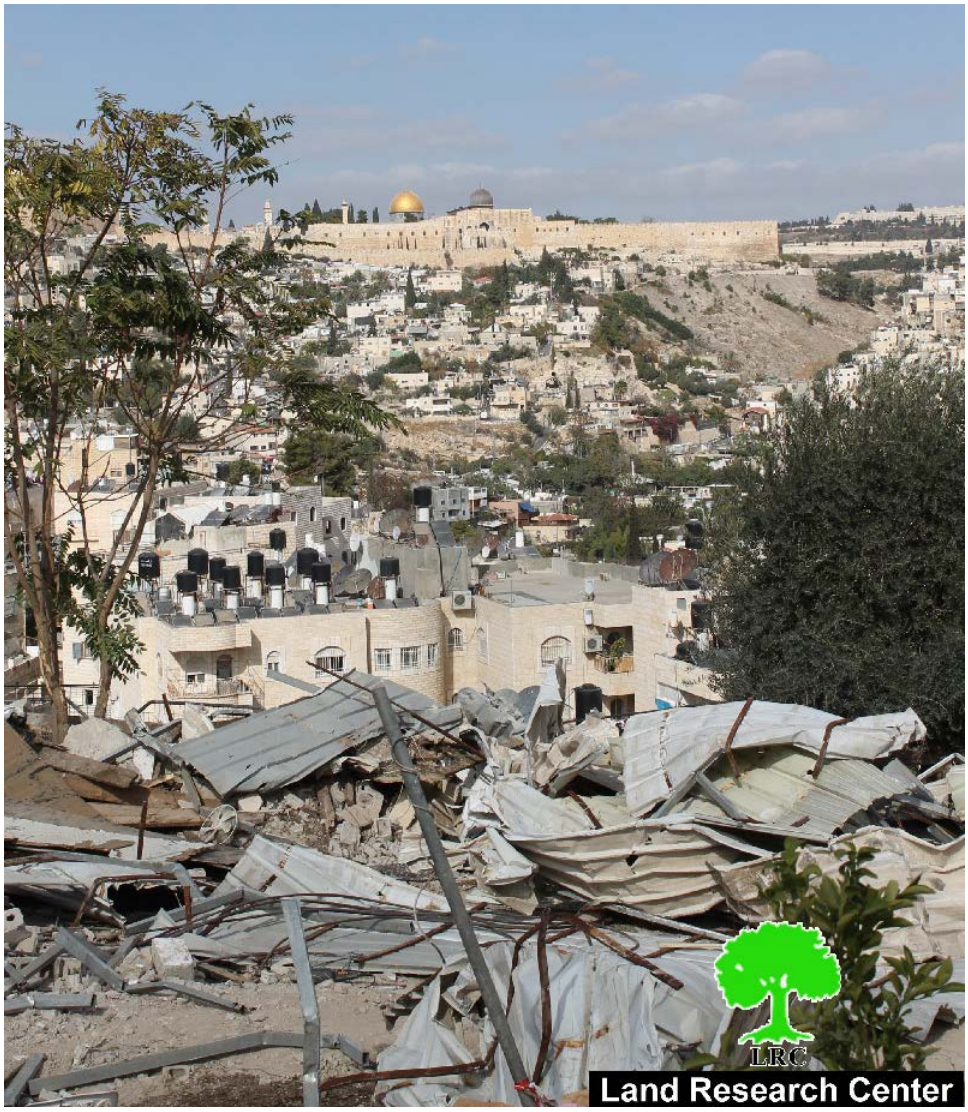

الاحتلال يهدم مبنى ومخازن في حي واد الجوز في مدينة القدس المحتلة

في فجر يوم الثلاثاء الموافق 8 تشرين ثاني 2016م هدمت جرافات الاحتلال مبنى قيد الإنشاء يقع في حي واد الجوز في مدينة القدس المحتة، وذلك بحجة أن البناء تم بدون الحصول على ترخيص من بلدية الاحتلال.

المبنى مكون من ثلاث طوابق، الطابق الأول عبارة عن 8 مخازن تبلغ مساحة كل مخزن 30 متر مربع، أما الطابق الثاني والثالث هما عبارة عن 4 شقق سكنية مساحة كل شقة 120 متر مربع .

هذا وعند عملية الهدم لم يكونوا أصحاب البناية متواجدين في المبنى، وأفاد أهالي الحي، أن المبنى قد بدأ العمل به مع بداية العام الحالي 2016، وأنه مكون من 4 شقق سكنية ومخازن أو محلات تجارية، وأن البناء كان قيد الإنشاء لكن في مراحله الأخيرة، ويرجح سكان الحي أن مساحة الشقق

داخل المبنى 480 متر مربع، بحيث أن كل شقة تبلغ مساحتها 120 متر مربع.

وعند الساعة الثانية فجراً، حضرت قوات كبيرة جداً من شرطة الاحتلال ترافقها جرافتين، وشرعت بإغلاق المنطقة وفرضت طوقاً عليها، وانتشر أفرادها في الحي وداخل الأزقة بين المساكن، ثم اقتحمت قوات من الشرطة المبنى وأجرت تفتيشاً فيه قبل أن تبدأ الجرافات بهدمه، وقد استمر هدم المبنى حوالي 4 ساعات، ثم انسحبت قوات الاحتلال وآلياته من المكان مخلفةً ورائها دماراً كبيراً.

يذكر أن حي واد الجوز هو من الأحياء القريبة للمسجد الأقصى، وهو مستهدف من قبل سياسة الاحتلال بشكل عام ومن بلدية الاحتلال بشكل خاص، حيث تمنع بلدية الاحتلال البناء في المنطقة من خلال عدم منحها تراخيص بناء، وكانت بلدية الاحتلال قد نفذت خلال الأعوام السابقة سلسلة هدم في الحي بحجة البناء بدون ترخيص، كما أن حي واد الجوز هو من الأحياء التي تمارس سلطات الاحتلال سياستها القمعية فيه من خلال نصبها للحواجز خاصة أيام الجمع، وخلال شهر رمضان، عدا عن المداهمات والاعتقالات التي تمارسها قوات الإحتلال بحق الأطفال فيه.

الاعتداء على الحق بالسكن – الاستيلاء على مساكن

المستوطنون يستولون على عقار في باب حطة داخل البلدة القديمة يعود لعائلة نعاجي وتستأجره عائلة البكري بحجة ملكيته لهم

في 20 تشرين الثاني 2016م اقتحمت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال صباح يوم الأحد الموافق 20 تشرين ثاني 2016 حي باب حطة الواقع داخل الجهة الشمالية الشرقية من البلدة القديمة عقاراً سكنياً، وكانت عائلة البكري التي تقيم في باب حطة قد تسلمت قراراً في شهر تموز2014 من محكمة الاحتلال تطالبهم بإخلاء مسكنهم لصالح المستعمرين بحجة أن العقار يعود لهم، وأمهلتهم المحكمة مهلة شهر واحد لإخلاء المسكن.

والعقار عبارة عن 3 غرف منفصلة وساحة وحمام خارجي إضافة إلى مطبخ صغير خارجي، في حي باب حطة داخل أسوار البلدة القديمة المؤدي إلى برج اللقلق، ويسكنه 5 أفراد وهم أبناء المواطنة سعدية صالح البكري (60) عاماً، والتي تسكنه مع عائلتها منذ العام 1989م.

وبحسب ما أفاد المواطن رياض عزمي عبد الهادي البكري نجل المواطنة سعدية البكري لباحث

مركز أبحاث الأراضي بالتالي:

في عام 1989م قمنا باستئجار العقار المكون من 3 غرف منفصلة، وكان والدي حينها قد استأجره من المواطن عمران نعاجي المالك لهذا العقار، وتم الإيجار بمبلغ 1200 شيقل شهري، وعلمنا حينها أن هنالك محاكم بين المالك للعقار وبين مستعمر يهودي من أصل تركي يدعي بأنه المالك الأصلي للعقار، لكن عائلة نعاجي خسرت القضية بحجة أن القانون لا يحمي الجيل الثالث من الورثة وبذلك يكون القرار قد ألغى حق الحماية للمالكين، ومنذ ذلك الوقت فرضت المحكمة علينا كوننا الساكنين فيه عدم إجراء أي تغيير أو ترميم للعقار إلا بموافقتها حتى على ابسط الأمور.

هذا وقمنا بتوكيل المحامي "محمد دحلة" ليتابع القضية، وقال لنا أن القضية ليست بالسهلة خاصة وأن عائلة نعاجي لا تملك الوثائق الكافية لإثبات ملكيتها للعقار، وكانت محكمة الاحتلال قد أصدرت قراراً قبل عام بإخلاء غرفة واحدة من أصل 3 غرف وتسليمها لصالح المستعمرين لكننا لم نفعل.

وفي 31 تموز تسلم المحامي قراراً من محكمة الاحتلال يطالب العائلة بإخلاء العقار كاملاً (3 غرف) وتسليمه لأصحابه المستعمرين على حد زعمهم، على أن تنتهي المهلة بعد شهر من تسلم القرار، إضافة إلى 10,000 شيقل غرامة بسبب عدم إخلاء العائلة للغرفة التي كانت المحكمة قد طالبتهم بإخلائها وتسليمها للمستعمرين.

يذكر أن قانون الجيل الثالث هو قانون تستخدمه الجمعيات الاستيطانية من أجل وضع يدها على العقارات الفلسطينية خاصة في البلدة القديمة، وأن هنالك عدد من المساكن كانت قد استولت عليها الجمعيات الاستيطانية بنفس الطريقة، كما أن هنالك عدد آخر من العائلات يتهددها خطر الاستيلاء على مساكنها بنفس السبب، كعائلة كستيرو وعائلة صب لبن وعائلة الصيداوي الذين يقيمون في عقبة الخالدية في البلدة القديمة، والتي تدعي جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية ملكيتها للعقارات.

يرى مركز أبحاث الأراضي في وضع الاحتلال قوانين جديدة كـ "قانون الجيل الثالث" والقوانين الأخرى التي تهدف إلى طرد الفلسطينيين من مساكنهم بأنه يعتبر تواطئاً واضحاً مع جمعيات ومجموعات الاستيطان الاستعماري العنصري في القدس المحتلة والتي تعمل على الاستيلاء على عقارات وبيوت الفلسطينيين وإخلائهم قسراً منها، وذلك ترجمة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي في القدس سياسة الإخلاء للمقدسيين من بيوتهم ومدينتهم واستجلاب مستوطنين استعماريين يهود بمكانهم سياسة التطهير العرقي، لتكون القدس بهويتها العربية الإسلامية مدينة يهودية ولا غير اليهود فيها، ضاربة عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية على مدار 43 عاماً من الاحتلال، الأمر الذي

يؤكد واجب المجتمع الدولي إعادة الاعتبار إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ' الصهيونية شكل من أشكال العنصرية'.

بذريعة ملكيتها ليهود يمنيين
بلاغات قضائية ضد عائلات فلسطينية في حي بطن الهوى في سلوان تطالبهم بإخلائها

في 16 تشرين ثاني 2016م قدمت جمعية "عطيرات كوهانيم" الاستيطانية من خلال محكمة الاحتلال بلاغات ضد عائلات فلسطينية تقيم في حي بطن الهوى في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، وذلك بحجة ملكية الأرض المُقام عليها مساكنهم ليهود.

البلاغات تم تسليمها لعائلتي غيث وشحادة الذين يسكنون في 10 شقق سكنية، يبلغ عددهم أكثر من 60 فرداً.

وتعود شقق عائلة شحادة لكل من: طه شحادة، إبراهيم شحادة، محمد شحادة، نعيم شحادة، يوسف شحادة، وعائلاتهم التي يبلغ عدد أفرادها أكثر من 40 فرداً معظمهم من الأطفال، حيث تقيم العائلات الستة في مبنى مكون من 3 طوابق يحتوي على 6 شقق سكينة.

أما عائلة غيث فهي تقيم في مبنى مكون من طابقين تسكنه 4 عائلات في أربع شقق سكنية: وهم : جمال غيث، أشرف غيث، وشرف غيث وعائلاتهم التي يبلغ عدد أفرادهم 20 فرداً معظمهم من الأطفال.

وتعتبر جمعية "عطيرات كوهانيم" الاستيطانية الأرض بأنها ملك يهودي تعود ملكيتها لعائلات يهودية جاءت من اليمن في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث كانت تقيم في المكان قبل حرب عام 1948، ورحلت عنها بعد الحرب وتم تسجيلها خلال الحكم الأردني للقدس ضمن حارس أملاك العدو.

وقال عضو اللجنة القانونية للدفاع عن حي بطن الهوى السيد يعقوب طلال الرجبي:

إن الحي يسكنه 1300 فرد من عائلات مختلفة (سرحان، شويكي، بصبوص، غيث، أبو ناب، أبو رموز، الرجبي، شحادة)، وتسلمت 17 عائلة قراراً بالإخلاء من مساكنهم لصالح جمعية "عطيرات كوهانيم" الاستيطانية بحجة ملكيتها للأرض وما عليها، علماً أن قرار الإخلاء يتم توجيهه إلى شخص واحد باسمه، لكنه يطالب بكامل الورثة وعائلاتهم.
وتقع في الحي أربع بؤر استيطانية تسكنها عدة عائلات يهودية، وهي بيت العسل، بيت يونيتال، بيت راحيل، ومؤخراً المبنى الذي تم تسريبه للجمعية والذي يعود لعائلة القواسمي.

وقطع الأراضي التي تقع ضمن حي بطن الهوى هي 73 5 و84 و96 و97، وجميع هذه القطع تبلغ مساحتها مجتمعه 5 دونم و200 متر مر بع ، وهي ما تدعي جمعية "عطيرات كوهانيم" بأنها أرض ملك يهودي لها ويتهدد هذا المخطط أكثر من 300 فرد يُشكلون حوالي 80 عائلة فلسطينية يقيمون في حي بطن الهوى، وهذا يبرهن بشكل واضح أن ما تقوم به الجمعيات الاستيطانية ومن خلفها دولة الاحتلال، هو عبارة عن سياسة تطهير عرقي منظمة بحق المقدسيين لاقتلاعهم من أرضهم وتهجيرهم منها لوضع اليد عليها.

يرى مركز أبحاث الأراضي في هذه الأساليب التي تهدف إلى التحايل على القوانين لصالح الجمعيات الاستيطانية ما هي إلا أساليب غير قانونية وتعتبر لاغية حسب القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة والتي تعتبر أن القدس مدينة محتلة وأرض فلسطينية وأن البيع أو الشراء فيها من قبل مؤسسات الاحتلال حتى وان استوفت شروطها هي غير قانونية فلا يحق للمحتل إن يتملك في الأرض المحتلة وعلى أصحاب الأراضي والعقارات التمسك بحقهم ومقاضاة الجمعيات الاستيطانية مثل العاد وغيرها من الجمعيات الاستعمارية التي استولت على المساكن.

مصادرة ممتلكات

الاحتلال الإسرائيلي يصادر خزانات للمياه ودورات صحية في منطقة سطح البحر

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي مواصلة التضييق على السكان البدو القاطنين في الأغوار الفلسطينية، حيث يعتبر تجمع عرب الكعابنة القاطنين في منطقة سطح البحر جنوب مدينة أريحا وشرقي القدس المحتلة ، من ابرز المتضررين من مخططات الاحتلال التوسعية، ويدعي جيش الاحتلال أن تلك المنطقة هي من ضمن المناطق التي يصفها أن مغلقة عسكرياً بحسب وصف الاحتلال.

يذكر أن قوة كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي اقتحمت تجمع عرب الكعابنة في منطقة سطح البحر في الأول من شهر تشرين الثاني من العام 2016م، حيث أقدم جيش الاحتلال وبدون أي إخطار مسبق بمصادرة أربعة خزانات مائية ثابتة بسعة كوب واحد لكل خزان، هذا بالإضافة إلى مصادرة ثلاثة دورات صحية من نفس التجمع البدوي، حيث سبق وأن تبرعت بها منظمة العمل ضد الجوع الاسبانية في مطلع العام الحالي بهدف مساعدة العائلات التي تقطن في تلك المنطقة في ظل الظروف الصعبة والاستهداف المستمر لهم من قبل جيش الاحتلال.

يشار إلى أن المصادرة الأخيرة تعتبر الثانية من نوعها خلال اقل من ثلاثة شهور، ففي الخامس من شهر حزيران الماضي صادر الاحتلال 6 غرف معدنية وروضة أطفال تبرعت بها نفس المنظمة بهدف إيواء ست عائلات تقطن هناك عدى عن الروضة التعليمية التي كانت مخصصة لتكون منارة

تعليمية لنحو 13 طفلاً من ذلك التجمع البدوي. للمزيد راجع التقرير الصادر عن مركز أبحاث الأراضي (التقرير بالعربية، التقرير بالانجليزية).

الصور 1-2: منظر عام لتجمع سطح البحر – القدس المحتلة

الجدول التالي يبين أسماء أصحاب المنشآت المصادرة ومعلومات عنها:

المواطن المتضرر	عدد افراد العائلة	الأطفال دون 18عام	المصادرات
محمد عدنان خليل الكعابنة	6	4	خزان ماء بلاستيكي ثابت (1م3) + وحدة مرحاض خارجي معدنية
عوده موسى عبد	7	3	خزان ماء بلاستيكي ثابت (1م3) + وحدة

الكعابنة			مرحاض خارجي معدنية
أكرم موسى عبد الكعابنة	4	2	خزان ماء بلاستيكي ثابت (1م3) + وحدة مرحاض خارجي معدنية
فهمي خليل عبد الكعابنة	7	4	خزان ماء بلاستيكي ثابت (1م3)
المجموع	24	13	4 خزانات + 3 دورات صحية

المصدر: بحث ميداني مباشر – قسم مراقبة الانتهاكات الإسرائيلية – مركز أبحاث الأراضي، تشرين ثاني 2016م.

يشار إلى أن التجمع البدوي سطح البحر يعتبر من ضمن 46 تجمعاً بدوياً في الأغوار الفلسطينية مهدد بالترحيل القصري، حيث على مدار السنوات العشر الماضية تم هدم ذلك التجمع أكثر من مرة والتي كان آخرها خلال العام 2014م الماضي.

ويقطن في التجمع البدوي قرابة 13 عائلة بدوية من عرب الكعابنة، حيث يعيشون حياة بدائية دون كهرباء أو حتى مياه، ويعتمدون على تربية الأغنام كمصدر دخل وحيد لهم في ظل تعذر الإمكانيات.

ويقع التجمع البدوي تحديداً إلى الشرق من مستعمرة " متسبي يريحو" في المنطقة المعروفة باسم منطقة النبي موسى، حيث يقطنون هناك منذ أكثر من 25 عاماً ويواجهون خطر الترحيل بشكل مستمر بسبب أن المنطقة التي يقطنونها يصنفها الاحتلال كمناطق مغلقة عسكريا، في حين يوفر الاحتلال للمستعمرين حرية الحرية و التنقل هناك.

اعتداءات على أماكن دينية

مشروع قرار عنصري لإقرار قانون حظر رفع الآذان عبر مكبرات الصوت داخل الدولة المحتلة

في 13 تشرين ثاني 2016م صادقت اللجنة الوزارية المختصة في شؤون التشريع في الكنيست الإسرائيلي على مشروع إقرار قانون عنصري يقضي بعدم رفع الآذان عبر مكبرات الصوت بحجة "الإزعاج العام " حيث تم وصف الآذان "بالضجيج المفرط "، وتم قبول المقترح المقدم من قبل لجنة وزارية في حكومة الاحتلال، وسط تأييد وترحيب من رئيس وزراء دولة الاحتلال "بنيامين نتنياهو" الذي أعلن أنه سيدعم مثل هكذا مشروع قانوني.

وينص مشروع القانون على منح وزير الداخلية صلاحية التوقيع على قرار يسمح في حالات خاصة فقط استخدام مكبرت الصوت لرفع الآذان في المساجد للإعلان عن الصلاة، وذلك بحجة أن مئات آلاف من السكان الإسرائيليين يعانون من آثار ما اسموه بالضجة الناتجة عن رفع الآذان 5

مرات يومياً.

هذا وسوف يتم عرض هذا المشروع على الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) حيث سيمر عبر ثلاث قراءات يتم من خلالها التعديل عليه والإضافة ثم في حال تم التصويت عليه وحصل على نسبة تأييد عالية فإنه سوف يبدأ العمل به وفق فترة زمنية يتم تحديدها فور الإعلان عنه.

يرى مركز أبحاث الأراضي في هذا القرار بأنه عنصري بامتياز، ويمس بشكل مباشر المشاعر والمقدسات الإسلامية، حيث أن مشروع كهذا لم يكن الأول، فقد تم تقديمه بالسابق لكن كان يتم تعليقه. لكن هذه الدورة تم الموافقة على مشروع القرار.

ويذكر أن الاحتفالات التي يقيمها اليهود في حائط البراق وداخل الكنس اليهودية في المدينة المحتلة، تشهد حفلات موسيقية صاخبة خلال أعيادهم تستمر ساعات وتمتد إلى وقت متأخر، وكأنها غير مزعجة، بل ويتم منع الفلسطينيين من فتح محالهم التجارية إضافة إلى صعوبة التنقل والحركة بسبب تشديد الحصار وإضافة الحواجز الطيارة، كما ينتشر الآلاف من جنود الاحتلال في مدينة القدس لتصبح ثكنة عسكرية خلال أعياد اليهود.
علماً أن القدس هي أرض محتلة، ولا يجوز لدولة الاحتلال إجراء أي تعديل أو تغيير داخل المدينة وبالأخص على موروثها الثقافي والديني. وأن المستوطنين المنزعجون من صوت الآذان هم بالأصل غير الشرعيين كونهم يستوطنون في أرض محتلة لا يجوز لدولة الاحتلال توطينهم بها.

LRC
Land Research Center

Land Research Center